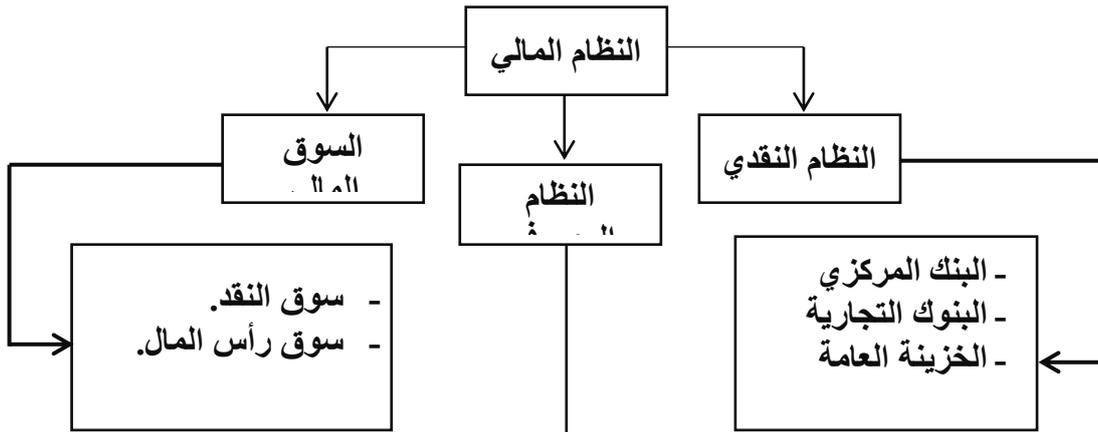


النظام المالي وأسواق المال.

يعرف النظام المالي على أنه مجموعة الهيئات والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على تمويل لآخرين باستخدام موظفيهم، وهو يسمح للوحدات الاقتصادية ذات العجز بالإنفاق أكثر مما لديها من سيولة خلال فترة زمنية معينة، وفي المقابل يتحمل الأعوان الاقتصاديون الذين لديهم فائض في السيولة بتوظيف فوائضها.

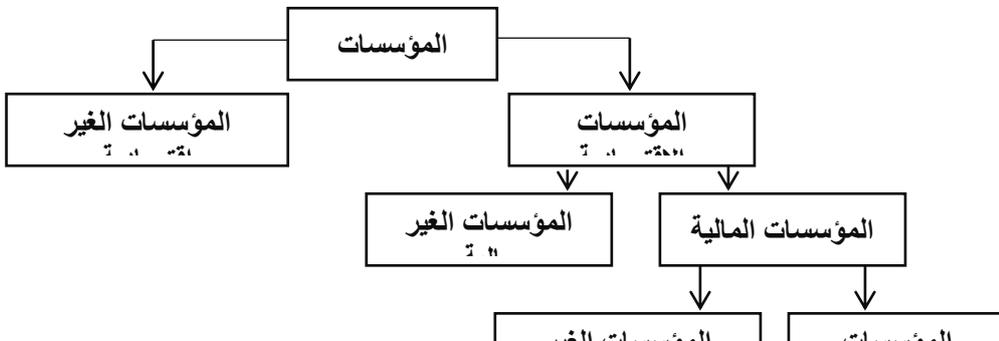
ويتكون النظام المالي من المؤسسات المالية بما فيها من مؤسسات تمويل وادخار واستثمار وإقراض، بما فيها البنوك والأسواق المالية بكل أقسامها لأنها تعتبر مؤسسات مالية تعنى بالنقد والمال، إضافة لشركات التأمين بأنواعها، إضافة لمختلف الأدوات المالية التي يتم التعامل بها وتداولها على مستوى هذه الأسواق، مما يعني أن المؤسسات المالية هي جزء من النظام المالي.

المخطط (01): مكونات النظام المالي.



وكما يوضح المخطط أعلاه فإن البنك المركزي والبنوك التجارية تعتبر أهم المؤسسات ضمن النظام المالي، والمصرفي بصفة أوسع، لذلك نحاول بداية تقديم أهم مؤسسات النظام النقدي والمصرفي، لننتقل في الأخير للتعرف على سوق المال: مكوناته، أدواته ومختلف العمليات والمتدخلين فيه.

المخطط التوضيحي (02): أنواع المؤسسات.



أولاً. المؤسسات المالية المصرفية:

البنك المركزي هو المؤسسة المالية التي تهيمن وتسيطر على النظام النقدي والمالي والمصرفي في أي دولة،

1. البنك المركزي:

1.1. تعاريف:

عرفت VERA SMITH البنوك المركزية على أنها النظام المصرفي الذي يوجد فيه مصرف واحد له السلطة الكاملة على إصدار النقد"

W.Shaw عرفه على أنه البنك الذي يتحكم في الائتمان وينظمه"

A.Day أنه الذي ينظم السياسة النقدية باعتبارها من أهم وظائف البنك المركزي بالأخص الحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي.

وعرفه Sayers على أنه عضو أو جزء من الحكومة يأخذ على عاتقه إدارة العمليات المالية للحكومة وبواسطة إدارة هذه العمليات يستطيع التأثير في سلوك المؤسسات المالية، بما يجعلها تتوافق مع السياسة الاقتصادية للدولة،

وهكذا تتعدد التعاريف المقدمة للبنك المركزي على أساس الوظيفة التي يراها كل منهم أساسية لقيام البنك المركزي.

فالبنك المركزي يعتبر في قمة الجهاز المصرفي باعتباره أحدث صورة لتطوره، حيث ظهرت البنوك المركزية كمرحلة موائية لظهور البنوك التجارية كما سبق وأوضحنا في نشأة النقود الورقية.

1.2. وظائف البنك المركزي:

1.2.1. إصدار النقود:

تعتبر أهم وظيفة للبنك المركزي فهي مرتبطة بنشأته، حتى أنه كان يسمى "بنك الإصدار"، حيث أوضحنا سابقاً بأن نشأته كانت بسبب احتكار البنك المركزي لإصدار النقود الورقية بعد أن فشلت البنوك التجارية في ذلك وتسببت في أزمات تدخلت السلطات لحلها وكان إنشاء البنوك المركزية واحتكار هذه الوظيفة أحد أهم الحلول لذلك. يعتبر البنك المركزي الجهة الوحيدة المخول لها بإصدار النقود في أي دولة، وقدرته على الإصدار مقيدة بالتشريعات والقوانين المعمول بها، لأنه لا يستطيع الإصدار كما يشاء وبدون قيود بل إنه يفعل ذلك حسب التغطية المعمول بها في الدولة (كما أوضحنا ذلك سابقاً في الأنظمة النقدية)،

1.2.2. إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية:

تعتبر هذا الوظيفة مشتقة من الوظيفة السابقة لها (إصدار النقود) وهي تشمل: الذهب، العملات الأجنبية، حقوق السحب الخاصة. فالبنك المركزي يقوم بإدارة هذه الاحتياطات من خلال الاحتفاظ أو البيع والشراء، وتزويد الحكومة بما تحتاجه من العملات الأجنبية، كذلك استقرار أسعار الصرف تعتبر وظيفة مشتقة من هذا الوظيفة، وبما أن البنك المركزي يحتفظ بأرصدة الحكومة من العملات الصعبة ويقوم أيضا بدفع وتوفير ما تحتاجها من هذه العملات، لذلك تعتبر هذه الوظيفة ضمنيا من وظائفه كبنك للحكومة.

1.2.3. وظيفة بنك ووكيل ومستشار للحكومة (باختصار بنك الحكومة):

يعتبر البعض بأن هذه الوظيفة بدورها مشتقة من وظيفته كبنك للإصدار، وعموما عند قيامه بهذه الوظيفة فإنه يقدم الخدمات التالية:

- إدارة وتنظيم حسابات الحكومات وهيئاتها ومؤسساتها المعنية.
- تقديم القروض المختلفة وخاصة قصيرة الأجل.
- تقديم القروض الغير عادية (في حالة الحروب والأزمات)
- تقديم ما تحتاجه الحكومة من العملات الأجنبية.
- القيام بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الحكومة (حالة عدم استقلالية البنك المركزي)
- استلام حصيلة بيع السندات الحكومية، دفع الفوائد المستحقة على الحكومة، أي القيام بإدارة الدين العام.
- دور الضامن للقروض الحكومية خاصة في حالة إصدار السندات.
- إدارة العلاقات المالية والنقدية الدولية والممثل للحكومة فيها.
- دور المستشار عند وضع معالم السياسة الاقتصادية بصفة عامة، والمالية والنقدية وسياسة أسعار الصرف بصفة خاصة.

1.2.4. وظيفة بنك البنوك:

إن العلاقة التي تربط البنوك المركزية بالبنوك التجارية متداخلة و مترابطة وقد يصعب التمييز والفصل بينها في الواقع، ولكن يمكننا أن نميز بين مجموعتين أساسيتين: فقد تكون إلزامية وإجبارية مثل فرض الاحتياطي القانوني مثلا، وقد تكون اختيارية مثل إعادة الخصم حيث يقدم من خلالها البنك المركزي خدمات للبنوك التجارية بدون إجبارها على شيء، بل على العكس من ذلك يعتبر قدم خدمة لها لن تجد من يقدمها وبمثل ذلك السعر:

- الإلزامية: وتضم ما يلي:

- **الاحتياطي القانوني:** عند إنشاء بنك إنجلترا في 1844 وبسبب ثقة الحكومة والأفراد فيه سعت أيضا البنوك التجارية لوضع احتياطاتها النقدية لديه للاحتفاظ بها، لذلك فالاحتياطي القانوني في الاصل كان اختياريا، ولكن مع إنشاء الاحتياطي الفدرالي

الأمريكي قام بإلزام البنوك التجارية بوضع هذه الاحتياطات وبنسبة معينة، وتحولت لتصبح احتياطات إلزامية إجبارية وليست اختيارية للبنوك. وجدير بالذكر أن البنك المركزي قد يشترط على البنوك التجارية الاحتفاظ بجزء من الاحتياطات في شكل نقود سائلة وجزء في شكل موجودات مالية كأذون الخزانة والسندات الحكومية متوسطة وطويلة الأجل. كل هذا بغرض المحافظة على أموال المودعين والمساهمين واستقرار الجهاز المصرفي والاستقرار النقدي والاقتصادي عموماً.

- **تسقيف القروض:** وقد تم التطرق لها سابقاً ضمن محور السياسات النقدية.
- **مراقبة البنوك:** البنك المركزي هو المخول بتقديم رخصة واعتماد البنك، لذلك تبدأ عمليات المراقبة منذ لحظة إنشاءه أو حتى قبل ذلك من خلال تحديد الحد الأدنى لرأس المال المدفوع.
- تزويد البنك المركزي بالإحصائيات الدورية والموازنات الشهرية والفصلية للتأكد من تطبيق البنوك للتعليمات الصادرة من طرفه.

- الاختيارية:

- تمويل البنوك في حالة وقوعها في عجز بصفته الملجأ الأخير للاقتراض من خلال: إعادة الخصم مثلاً.
- شراء وبيع السندات في السوق المفتوحة.
- الوساطة لتسوية حسابات البنوك فيما بينها وهي ما تسمى عمليات المقاصة Clearing وهي عملية تتم على مستوى غرفة متواجد في بنك الجزائر تحمل اسم العملية، وهي تسوية الحسابات بين البنوك من خلال وساطة البنك المركزي.

2. البنوك التجارية:

تعود نشأة البنوك التجارية إلى الصاغة والسيارفة الذين كانوا يستقبلون نقود الأفراد والتجار للاحتفاظ بها خشية الضياع أو السرقة مقابل حصولهم على عمولة المحافظة عليها، وتطور نشاطهم للقيام بالإقراض من هذه الودائع مقابل سعر فائدة يتحصلون عليه، وبذلك تعتبر وظيفة قبول الوديعة ومنح القروض هي الوظائف الأساسية والأصلية للبنك التجاري، وتطور العمران والاقتصاد وكل نواحي الحياة وتطور الصاغة والسيارفة ليصبحوا بنوكاً تمنح الفوائد للمودعين بدلاً من أخذ عمولة منهم، لذلك فإن التعريف الأساسي للبنوك التجارية هو " تلك المؤسسات المالية التي تقبل الودائع وتمنح القروض" إضافة إلى مجموعة من الوظائف الأخرى التي تختلف وتتنوع من بنك إلى آخر.

2.1. موارد واستخدامات البنوك التجارية:

تعتبر ميزانية البنك التجاري أفضل ما يعبر عن موارده واستخداماته، حيث تضم في جانب الخصوم مجموع الموارد التي تميزه عن غيره من المؤسسات وكذلك جانب الأصول الذي يوضح مختلف استخداماته لهذه الموارد:

الجدول(01): ميزانية البنك التجاري

الخصوم	الأصول
- الودائع بأنواعها	أرصدة نقدية حاضرة:
- رأس المال المدفوع	- نقود في الخزنة
- الاحتياطي القانوني	- أرصدة لدى البنك المركزي
- الاحتياطي الاختياري	- حوالات مخصصة
- مخصصات الديون المشكوك فيها	- أدوات تجارية
- مخصصات أخرى (نهاية الخدمة، ضد الحريق... الخ)	- محفظة الأوراق المالية:
- الأرباح غير الموزعة	- سندات حكومية
- الاقتراض من المصارف ومن البنك المركزي	- أوراق مالية أخرى
- تأمينات نقدية (مقابل الكفالات والاعتمادات)	- القروض بأنواعها
	- الموجودات الثابتة

المصدر: جميل السعودي، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص: 63-70

2.2. وظائف البنوك التجارية:

- قبول الودائع بجميع أنواعها وفتح الحسابات الجارية.
- منح القروض للأفراد والمؤسسات.
- فتح الاعتمادات المستندية.
- تحصيل الصكوك المسحوبة من العملاء وعلينهم.
- خلق النقود.
- بيع وشراء الأوراق المالية لحسابه او لحساب العملاء.

- القيام بخدمات أخرى للعملاء: التحويلات النقدية، إصدار خطابات الضمان، تحصيل الكمبيالات والشيكات، تأجير الخزائن... الخ

الفرق بين البنوك التجارية والبنك المركزي:

- البنك المركزي يصدر النقود الورقية، بينما البنوك التجارية تقوم بخلق النقود الحسابية.
- البنك المركزي يشرف ويراقب أنشطة البنوك التجارية والعكس صحيح.
- البنوك التجارية تهدف إلى الربح بينما البنك المركزي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة.

2.6. أنواع البنوك التجارية:

- **البنوك الفردية:** هي بنوك صغيرة الحجم يملكها أفراد أو شركات أشخاص، ويقتصر عملها في اغلب على مناطق صغيرة، وعادة ما تستثمر مواردها في أصول عالية السيولة، لتتجنب المخاطر التي لا تقدر على تحملها لصغر حجمها.
- **البنوك ذات الفروع:** والتي غالبا ما تكون في شكل شركات مساهمة، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة، وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها. وبالتالي يكون هذا النوع من البنوك الأكثر قدرة على جمع الموارد والأقل عرضة للمخاطر.
- **بنوك السلاسل Chain Bank :** ولقد نشأت نتيجة لنمو حجم البنوك وزيادة حجم نشاطها واتساع نطاق أعمالها، وتتكون السلسلة من عدة فروع تنفصل عن بعضها إداريا، ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم بتحديد السياسات العامة للبنوك ويتم التنسيق بين هذه الوحدات.
- **بنوك المجموعات:** هي بنوك تكون تابعة لشركة قابضة، أي أن هناك شركة تقوم بإدارة مجموعة من الشركات من بينها بنوك تابعة لها، تسمى البنوك التابعة لها بنوك المجموعات والشركة التي تسيير المجموعات تسمى الشركة القابضة، وتأخذ هذه البنوك الطابع الاحتكاري.
- **البنوك الالكترونية(الافتراضية) Electronic Banks** وهي البنوك التي تم إنشاءها في الفضاء الالكتروني أو من خلال الشبكة العنكبوتية، ولا يوجد لها وجود حقيقي ملموس، ويجب أن نفرق بين خدمات الكترونية لبنك موجود فعلا وبين بنك الكتروني، حيث أن غالبية البنوك العادية الان تقدم خدماتها عبر الشبكة وهذا لا يعني أنها بنوك الكترونية.
- **بنوك التجزئة والجملة:** باعتبارها صناعة، تقدم خدمات من نوع خاص وهو الخدمات المالية، فإنها أيضا تستطيع أن تقدمها بالجملة أو التجزئة حسب حجم الخدمة المقدمة، فتعتبر بنوك التجزئة تلك البنوك التي تتعامل وتقدم خدماتها لصغار العملاء (الأشخاص والمؤسسات الصغيرة.. الخ) وبنوك الجملة هي تلك البنوك التي تقدم خدماتها لكبار العملاء والشركات الكبرى والعلاقة ومتعددة الجنسيات.
- **البنوك المنزلية(البنك على الخط) Home Banks** تتفق غالبية المراجع على أن البنوك المنزلية هي التي توفر خدماتها لزبائنهم وهم في البيوت من خلال ربط حواسيبهم الخاصة بأنظمة عمل البنوك وحصولهم على الخدمات وهم في بيوتهم، لذلك نرى بأن هذا النوع لا يعتبر بنكا بحد ذاتها ولكنه أسلوب لتوزيع الخدمة أو توصيلها للزبون لا غير.

3. البنوك الإسلامية:

وهي بنوك أيضا تهدف وتسعى للربح ولكن بما يتوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية، فهي تعمل على جمع المدخرات والودائع وفتح الحسابات الجارية ولكنها لا تقدم القروض، بل تقوم بتوظيف مواردها وفق ضوابط الشريعة ضمن عمليات مثل: المرابحة، المضاربة، المشاركة.... الخ .

4. البنوك المتخصصة:

وهي نوع من البنوك التي لا تعتمد ولا تركز على الودائع في تمويل أنشطتها بل تعتمد على مواردها الذاتية، فهي بنوك تتخصص في القيام بعمليات الائتمان طويل الأجل لخدمة نوع معين من النشاط الاقتصادي، وفيما يلي أهم أنواع البنوك المتخصصة:

البنوك الصناعية: Industry Banks

تقوم المصارف الصناعية بتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصناعية وتنميتها على اختلاف أحجامها، وكذلك المشاركة في رؤوس أموال بعض المشروعات الصناعية المختلفة.

وحتى تتمكن المصارف الصناعية من إدارة شؤونها المالية وتعظيم مواردها فإنها توجد في سوق رأس المال للحصول على موارد طويلة الأجل، ولذلك نجد أن موارد البنك الصناعي تتنم في حقوق الملكية من رأس المال، والاحتياجات والمبالغ المقترضة من البنك المركزي وودائع وقروض من مؤسسات دولية، أما ما يمكن لهذه البنوك أن تقدمه من خدمات:

- منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية بأجل قصيرة ومتوسطة وطويلة ولأغراض متنوعة.
- المشاركة في رؤوس أموال المشروعات الصناعية.
- تقويم المشروعات الصناعية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.

البنوك الزراعية Agricultural Banks

أهم الخدمات التي يمكن للبنوك الزراعية تقديمها:

- منح القروض للمزارعين لشراء الآلات الزراعية واستصلاح الأراضي.
- تمويل نفقات الزراعة والحصاد.
- إقراض الجمعيات التعاونية الزراعية.
- قبول وودائع ومدخرات المزارعين والجمعيات التعاونية.

وهي بنوك تتميز بارتفاع مستوى المخاطر في أنشطتها، بسبب:

- التأثير السلبي للظروف المناخية والجوية على المحاصيل وبالتالي مداخيل الزبائن وقدرتهم على سداد القروض.
- الطول النسبي لدورة الإنتاج الزراعي بالنسبة لدورة الإنتاج الصناعي.
- انخفاض العائد على النشاط الزراعي مقارنة بالنشاط الصناعي.

البنوك العقارية Real Estate Banks

هي تلك المصارف التي تتخصص بتقديم الخدمات الائتمانية العقارية، أهم الخدمات التي تقوم بتقديمها:

- تقديم القروض لتمويل مشروعات الإسكان والبناء.
- تقديم القروض بضمان الأراضي أو العقارات المشيدة.
- تقديم القروض للجمعيات التعاونية الاسكانية.
- تأسيس شركات لبناء المساكن والعمارات والمباني... الخ
- القيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات العقارية.

الفرق بين البنوك التجارية والبنوك المتخصصة:

- البنوك التجارية تعتمد بشكل أساسي على الودائع أما بنوك الأعمال والبنوك المتخصصة تعتمد أساسا على رأسمالها وتختص في تقديم التمويل طويل الأجل.